

لقد سجل

لقنين الفقه الإسلامي

أ.د. محمد صالح بن سعيد بن أحمد الطاهر

مكتبة مطبوعات دار جامع مكتبات الشيوخ

في المخطوط رقم ١٩٨١

مجموع

مؤلفات و رسائل مولانا محمد شفیع

ابو عبد اللہ بن محمد بن اسماعیل البخاری

ابن ابی شیبہ
ابن ماجہ
ابن حبان
ابن کثیر
ابن عساکر
ابن خلیکان
ابن کثیر
ابن عساکر
ابن خلیکان

لقاءات و بحوث

المجلد الثانی

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

٢٠٠٧
مكتبة محمد الطاهر - ١٤٢٨ هـ

مكتبة محمد الطاهر - ١٤٢٨ هـ

مكتبة محمد الطاهر - ١٤٢٨ هـ
مكتبة محمد الطاهر - ١٤٢٨ هـ
مكتبة محمد الطاهر - ١٤٢٨ هـ
٢٠٠٧

١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ
١٤٢٩ هـ - ١٤٣٠ هـ

١٤٢٩ هـ - ١٤٣٠ هـ
١٤٣٠ هـ - ١٤٣١ هـ
١٤٣١ هـ - ١٤٣٢ هـ

١٤٣٢ هـ - ١٤٣٣ هـ
١٤٣٣ هـ - ١٤٣٤ هـ
١٤٣٤ هـ - ١٤٣٥ هـ

مكتبة محمد الطاهر - ١٤٢٨ هـ
مكتبة محمد الطاهر - ١٤٢٨ هـ
١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ

١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ
١٤٢٩ هـ - ١٤٣٠ هـ

١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ
١٤٢٩ هـ - ١٤٣٠ هـ
١٤٣٠ هـ - ١٤٣١ هـ
١٤٣١ هـ - ١٤٣٢ هـ

١٤٣٢ هـ - ١٤٣٣ هـ

مجموع

قُلُوبًا وَفُتُوحًا

أ. و. عبد السلام بن محمد بن أحمد الطيار

أستاذ الفقه في دار الحديث
والإسلامية في الكويت

لقاءات وبحث

المجلد الخامس عشر

دار الحديث في الكويت
والمكتبة العامة في الكويت

طبعة ١٩٩٩م

لقاء حول

لثقتين الفقه الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التنظيم الإسلامي

س: هل نؤمن أن يكون حكم الشريعة الشريعة يتكامل على الشريعة الشريعة بحيث يكون الحكم الشريعة الذي يصدره مبدأ على طرقت في نظام الشريعة الشريعة أي يتم الرجوع إليها عند إصدار الحكم؟

ج: الحمد لله رب العالمين، وبسمي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطرار الطارين، أما بعد: إن مما يجب الإيمان به أن الله ﷻ أنزل كتابه المبين وبعث رسوله ﷺ الصادق الأمين رحمة للناس أجمعين، فقل سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّهُ كَفَّلَ إِلَٰهَ زَوْجًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (الأشعاف: ١٠٢)، فجاءه من النبي بدين كامل وشرع شامل يبالح لكل زمان ومكان، قد نظم حياة الناس أحسن نظام بالحكمة والصلوة والعمل والإحسان فلو أن الناس آمنوا بتعاليمه واتخذوا لحكمته وتنظيمه ووقفوا عند حدوده وراسموا أسلوا به سبطا لكن إلى الله المنتكى.

ولقد كان سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين أهدى الطرق في الحفاظ على هذا الدين حيث يترأى للناس مجدا شاملا من فقه من الشريعة الإسلامية المستنبط من تصوم الكتاب والسنة وما تشتمل عليه من العقائد والفرائض والأحكام وأحوال الأحوال والمعاملات التي كسبها وتصورها عليه بطلهم وتولية وسعهم فاستنبطوا الأحكام وبها الناس الطلال والحرام.

ولما كانت علوم الأولين والصلوة الكرام والتابعين لهم بإحسان مما كبره وأشبه غير مبررة ولا مرتبة قام للمجتهدة العلوك والأعلام من علماء

الإسلام فأقنوا أعمارهم في سبيل الحفاظ على فقه هذا الدين، وعلى صيانة هذا الكثر الثمين، وعلى تهذيبه وترتيبه وتبويب بحيث يدخل كل طالب علم أو معلم من علماء الأمة على كل قرية من بلدها، ويقف على حقيقة العلم بها من وسائلها وأساليبها.

فانتفع الناس بما قاموا به أيما انتفاع ونحو شلح على ما يملوه هذا التراث الفقهى المصنوع بضمكبات السلطة والمنةمة، فهو تراث حافل معلوم بكنوز الحكمة والفقه في حينه، ولقد مر على هذا التراث العظيم أكثر من أربعة عشر قرناً، وكل علماء المذاهب الأربعة يفتنون على العمل بأصولها وقواعدها وفرائضها وضوابطها وحلالها وحرامها، وليس فيها مسألة واحدة يمكن حلها ولا موضوع واحد يحتاج إلى تحليل أو تحليل أو تحوير أو تحوير أو شيء من قوانين الشرح عن مكانه أو إلفقه بلا استعانة به، فهي بقية ما بقي الفقه، صالحة لكل زمان ومكان لا تنور بغير الزمان والمكان.

وما ذكرته هنا كان ولا بد منه لأنه مقلدة للإجابة على السؤال الذى طرحه، فمسألة تقنين الفقه وجعله على شكل مواد ونظام يقين يقوم التقاضي بالرجوع إليها فهذا لا ينبغي لأحد يأتى إلى تهذيب الأحكام الشرعية وسد تعطيل باب الاجتهاد الذى هو أحد مبادئ الدين العلم والذى علمه الفقهاء من فروع الكفايات، ولا بد للمسلمين من استخراج الأحكام لما يحدث من الأمور، ولهذا لما أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى أهل اليمن لم يقن له قوانين ليسر عليها في القضاء بين المتنازعين بل قال له كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلوه أي لا أقصوه قال معاذ: فغضب رسول الله ﷺ مغضباً وقال: الحمد لله الذى وفق رسول الله ﷺ لما يرضى الله ورسوله.

ثم إن مسألة تقنين الأحكام الشرعية أو تقنين الفقه وجعله على شكل مواد أو قانون يحتاجهم إليها له آثار ملية منها:

١ - تهذيب الفقه الإسلامي المستعمل في التراث الضخم الذى تصب

أخلافاً في استنباطه وتلويحه والتوسع فيه بحيث لا يوجد حلف أو يتجدد الأمر إلا بوجود له من التظاهر والمسائل بتسهيل أو إخراج به.

٢- أن تقنين الفقه فيه قيد ثلاثة بقول دون الأمر مع أنه قد يكون القول المطلوب هو الذي يقضيه المصنف ليكون الدليل والحجة والبرهان به.

٣- أسرار الناس منغلقة ومخافتهم متعلقة حسب اختلاف زماهم ومكانهم، ولكن التقنين سبحانه يتقارن سنة لا يمكن الخروج عنها، بل يجب إلزام الناس بها مع أنها مزاينة لمخافتهم وأمانتهم وأحوالهم.

٤- أن وضع هذه القوانين مستند من نظر القاضي يتحد من علمه إلى ما الضالقة من علمه إلا لم يتضح به، ومن هنا كيف يحكم القاضي بشيء لا يقتضيه بل قد يكون ما يحكم به فيه جور وظلم للأخمين.

ومن هنا كان تقنين الفقه ليكون لازماً لقضية التوجيهين أمر له آثاره على المتخصصين في هذا الشأن أما تسهيل الفقه وجعله موزناً يسيرة بينهمها الناس، ويتناسب مع الزمان الذي نعيش فيه فهذا أمر لا شك أنه يقدم الفقه الإسلامي، بل يكون واجباً لأن السجادة ذاتية إليه، ولما ألف التكفيرون كتاباً أسروها الفقه المير.

س٢: ما جدوى تقنين الفقه الإسلامي في هذا العصر؟

ج٢: فكرنا في إجابتنا على السؤال السابق أنه لا ينبغي تقنين الفقه الإسلامي وأن الواجب ترك الفقه على ما هو عليه، وأن على السلطة وسلطة العلم تبسيط الفقه ليناسب مع قدرات الناس، ويكون أفتح لهم شيئاً وحياً، وعلى طلاب العلم والعلمية أيضاً أن يكونوا رقيقه بالمطهرين وعلى بصورة باعتماد والزمان الذي يعيشون فيه. فمن المعلوم أن الفتوى تشير بغير الزمان والمكن وهذا فيه دليل على أن شرحنا مبسطة لكل زمان ومكان.

س٣: ما هي الطرق والوسائل التي يجب فيها تقنين الفقه الإسلامي؟

ج٣: ذكرنا سابقاً أن جعل الفقه الإسلامي على شكل فقرات متتمة كأن نقول الحكم في كذا هو كذا، وحكمه سواء كان فقه عبادات أو معاملات

وغيره أمر لا ينبغي، وقد يفتأ تارة تلك العملية، لكن تيسره للناس وتيسره وتيسيل تناوله لكافة طبقات المجتمع هو المطلوب وهو المطلوب من طلاب العلم في هذا الوقت.

س: يوجد في الشرع الإسلامي ما يكفي الأمة الإسلامية إلى قيام الساعة بما يندفع القوانين الوضعية في الدول الأخرى، فما تطبيقكم على ذلك؟

ج: لا شك أن الشريعة الإسلامية هي تعزيل الحكيم العظيم شرعاً لله تعالى وأوجبها على عباده لها فيها من ضمان صلاح البنية في الدنيا والديار بل هي سبب صلاحهم في دنياهم وآخرتهم لأن فيها تهذيباً للأخلاق وتطهيراً للأفراق، وإزالة للتكبر والتمسك والتمسك والتمسك على سبب الصالح وتكثيرها، ودرء الفساد وتقليتها، وبطبيعة شريعة الإسلام هي الشريعة المنطقية الصالحة للبشرية في كل زمان ومكان وهي لا تصيب من بشر من يتصور إلى هذه الأمة! أمي آفة الإسلام في استغلالهم هذه الشريعة الضياء والفساد لها عن مصالح دينهم وحكمتهم واستبدالهم لها بأحكام وقوانين وضعية.

سؤالكم فضول: نعم إن شريعة الإسلام يوجد فيها ما يكفي لأمتها إلى قيام الساعة، فهي صالحة لهم ولكل زمان ومكان وفي هذه الشريعة أيضاً ما ييسر القوانين الوضعية التي فيها التصور والظلم والاستبداد لأن وانحياها يصحون بتلكه أما الشريعة الإسلامية فهي شريعة رب العالمين، فهي تناسب مع جلال منزلها وكسبه.

والجيفة فالحقائيق الوضعية نظرت إلى هبل الإنسان ولم تنظر إلى الحقيقة والأخلاق، والإسلام نظر إلى الإنسان نظرة شاملة في حقيقته وحياته وعقله، بل إن القوانين الوضعية في أوق من صورها اليوم لم تستطع أن تحل المشكلة والأمن للمجتمعات المتحضرة فأكثر بلاد العلم إجهاداً هي تلك الدول التي تدعي أن عدوها أرقى ما وصل إليه الإنسان من قوانين، وأكثر بلاد العلم أيضاً هي التي لا تؤهل تطلق شيئاً من شريعة الله ومن هنا تكثرت شريعة الإسلام هي التي ينبغي أن يحاكم الناس إليها، وإلهام أمر الله تعالى فيه

أَن يَحْكُمَ بِهَا إِلَّا تَحْكُمُوا إِلَيْهِ مِنَ أَمْرِ الْكِتَابِ قُلْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَدْرَأْتُمْ إِلَى شَيْءٍ مِّنْهُ أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أَفْكَاهُمْ وَاتَّخَذُوا حُرْمَتَهُمْ لَهْوًا﴾ وَلَا تَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مِّثْلَ مَا يَقُولُوكَ عَنِ اللَّهِ إِنَّمَا يَكُونُ الْكُفْرُ بِلِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّجْوَا بِأَنفُسِكُمْ فَاصْطَلُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا حَرَّمَ ذَاكَ الْفَحْشَاءُ وَالْمُنْكَرَ وَالْمَعْصِيَةَ لِلَّهِ وَمَا يُضِلُّهُم بِهِ شَيْءٌ وَلَئِنْ تَابُوا وَسُئِلُوا فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ سَلَفَتْ لَهُمْ ذُنُوبُهُمْ لِيَكُونَ لَهُمْ سَبِيلٌ يُهْتَدُونَ﴾

س: ما منزلة الصلوة في الدين الإسلامي؟

جاء: منزلة السقفة في الدين إليها ربك العزة **عَلَيْهَا** وكذلك فيه محمد **عَلَيْهَا**
 فقال تعالى: **هَلْ مَثَلٌ يَتْلُو آيَاتِهِ يَمُوتُ وَآيَاتِهِ لَا يَمُوتُ** [الزمر: ٢٨] وقال
 تعالى: **يَرْجِعُ اللَّهُ إِلَيْكُمْ فَمَا بَيْنَكُمْ وَاللَّهِ لَأُولُوا الْبَيْتِ يُبَيِّنُكُمْ لِكُلِّ فَصِيحَةٍ** [٢٩]
 والآيات في بيان فضل العلم كثيرة كلها تبين فضل فضل منزلة أهل العلم وهم
 أهل الله والمعرفة بين الله تعالى عنا بإجماع أهل العلم.

[illegible]

فأمر الله بأن يكون هناك قمر في كل قبيلة أو قروية أو مدينة وسمر تلك
العلماء فيهم من ذهب ثم من العلم في تلك القبيلة (والمؤمنين) أي
يحذرون عنه والوقوف فيما يختلف أمره

أما النبي ﷺ فقد بين عظم شأن المصنفه في دين الله فقال: «من يرد الله به خيراً يصرفه في الدين» فها أراد الله تعالى بعبده خيراً وقته إلى طلب العلم الشرعي والفقه في دينه تعالى الله تعالى أن يوزعنا الله في دينه والصل به.

س: إلى ماذا تعودت انتم في الساعات الستة؟ وما هي
الخطوات في نظركم؟

ج: أني فتوهم لعلهم وليطم فتزويه أن الاختلاف بين الناس قد
 يفي وطمية مشوية، لكن هذا الاختلاف به ما هو صالح وما هو غير صالح،
 فتن التعامل مع الاختلاف يحتاج إلى بصيرة وإلى علم وفقه وإلا كان الإحسان

في حيرة، ومن هنا كان ولا بد على العلماء وطلبة العلم أن يبينوا للناس هذه الخيوط لأن الحاجة أصبحت ضرورية إليه.

لما من أسباب الاختلاف في المسائل النفسية غير تخطيه عن الأمور أحدها حق والأخر باطل.

لما الحل غير الاختلاف النفسي من الإجهاد قبله له أسباب من جهة الأسباب:

١ - أن الشرع المعتزل من قول الله تعالى لم يجعل ظيماً ظيماً على كل الصلوات، بل جعل كل ظيماً ظيماً يحتاج لبحث وإجهاد ونظر يفرم به من حقل مقدمات البحث والنظر والإجهاد ومن هنا ينشأ التباين لأن باب الإجهاد منفتح لمن هو أعلم بهذا العلم يرى أن الحكم في المسألة خطأ، وهذا يرى خلافه لأن المسألة مناهة على الإجهاد وهذا الاختلاف ليس فيه ضم لأن المسألة محل بينهم فلك، والحق المسألة على إقرار كل مرتفع من المتزعمين.

٢ - ومن أسبابه أيضاً اختلاف أنهم الجهد، فالجهد أنهم فهم مختلفة متباينة قد فضل بعضهم على بعض فهنا فما يدره هنا لا يفهمه هنا، وما وراء الواحد قد يفتب عن الآخرين.

٣ - ومنها أيضاً أن قدرات الجهد على البحث والإجهاد منطقتهم فيها يندر عليه البعض ويعجز عن البعض، وكذا الاختلاف في ثبوت النص عند البعض وعدم ثبوته عند الآخر، وكذا الاختلاف في وسائل الجمع والترجيح وأصول المنهج فهذه هي بعض الأسباب الظاهرة لاختلاف المجتهدين.

لما الاختلاف النفسي من الباطل غير التباين الذي جاءت الشريعة بلغي عنه وفي أمده، وهذه الخلاف أسبابه عديدة منها:

١ - البني والتلفس على الدنيا ورغبتها.

٢ - الجهل وقبحي العلم وغير البعد والاختلاف المنهج.

٣ - ظهور رؤوس الضلال، الفتنة على أبواب جهنم.

٤ - التعقيب المذموم للأهمية والأشغال، ونسب التزلف للكتاب والسنة.

هذه هي جملة من أخطاء الخلاف الباطل على سبيل الإجمال.

أما من الحلول لمصلحة هذا الخلاف الفقهي فنقول: إذا كان الاعتراض النشوء عن اجتهاد هذا لا يمكن إلا أنه لأن اجتهاد العلم لا يمكن أن يلقى اجتهاد غيره لكن نحن نعلم أن المسائل الاجتهادية يسع فيها الخلاف، فليس يجب على طلاب العلم أن يكونوا منصفين، وأن لا يكون ترجيح علم لقول من الأقوال بخلاف قولهم أن لا يكون ذلك سبباً في منق مذهبهم بل عليهم أن يتقبلوا ذلك بكل رضا وتسلية لأنه من الخلاف المباح.

أما الحلول لمسائل الخلاف فنقول:

إذا كان الخلاف منشأه باطل على ما ذكرته فيكون ترك أسبابه التي تقضي إليه وأما إن كان منشأ الخلاف هو المنشأ الحق فلا يمكن إطلاقاً، ونسب ترجيح الآية في كل المسائل على قول واحد هي نصرة مرفوعة وهذا الإمام مالك حين طلب منه أن يقرر المنصور أن يحصل الناس على كتابه الحرمان، فقال له: فلا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقوالهم وسبغوا أنفسهم برواياتهم وأخذ كل منهم بما سبق إليهم وحسبوا به، وقاتلوا به مع الناس، وضربهم وإن رجعوا عما اعتقدوه شديداً، فدع الناس وما هم عليه وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم.

س٧: ألا يكون أن لا يلحق بالمسألة الشرعية شيء من الأمور التي لا تنتمي إليها؟

ج: نعم مراعاة سياسة الشرعية مطلوب لدى العلم والتفقه والأمور والسلطانية، لكن يكون ذلك وفق ضوابط وأسس من أهمها سياسة شرعية الإسلام لأنها هي الأصل التي يستند منه الأحكام الشرعية والناس مطبوعة بطبيعتها.

وليس معنى قولنا ميلاد شريعة الإسلام حرقان ولي الأمر أو حكمهم من تحت القرارات والأنظمة التي لا يد منها لتسير أمور الدولة، بل على الإسلام وولي الأمر ونحوهم مراجعة كل ما يستجد في الحضور من المصالحات وتطور الحقائق وكذا المسائل التي تواجه الأمة والدولة بحسب مراعية تلك مبادئ الإسلام وقواعده، وأن لا يخالف النص من التشريعية ولا يكون ذلك إلا بعد الرجوع إلى أهل الخبرة والاختصاص من العلماء وفروعهم وهذا من شأن ولي الأمر وحسب ترتيبه لهذه المسائل ونصوص الشريعة وإن التحيد قلبية لأهل حيا.

